لة جامعة / لك سعود، م١٩، الآداب (١)، ص ص٣ – ١٩ (١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)

الاستدراك على الس ا شرح الكتاب

عادل بن معتوق العيثان

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

(قدم للنشر في ١٤/٤/١٤٢٦هـ، وقبل للنشر في ٢٤/١٠/١٤٢٦هـ)

ملخص البحث. يعد شرح أبي سعيد السيرافي لكتاب سيبويه من أعظم الشروح وأكثرها علماً وعمقاً في إبراز قضايا النحو القديم ومسائله وتفريعاته، وقد وقع في هذا الشرح بعض من مواضع الضعف والغفلة التي وقع فيها الشارح ولم يعالجها بالطريقة الملائمة.

هذا البحث يعرض بعض هذه المواضع ويحدد مكامن الخلل في شرح أبي سعيد في الأجزاء الثلاثة الأولى المنشورة من الكتاب. هذا وقد اعتمد الباحث على جهده الذاتي في نقد الشرح المذكور؛ نظراً لعدم المصادر التي تستدرك على هذا الشرح قديماً وحديثاً.

مقدمة

وضع سيبويه كتابه على أساليب متنوعة من البيان والإجمال والتفصيل والإيجاز؛ فاحتاج إلى الشرح والبيان من النحاة؛ نظراً لحاجتهم إليه بصفته أول كتاب تداولوه جامعاً لمسائل النحو وقضاياه، وقد أشار إلى ذلك الإجمال والاختصار ابن كيسان بقوله: "نظرنا في كتاب سيبويه فوجدناه في الموضع الذي يستحقه، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة

وإيضاح؛ لأنه كتابألف في زمان كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فاختصر على مذاهبهم." (١)

كما ذكر بعضهم أن تأليف الكتاب جاء على مذاهب العربية في البيان، حيث خاطب الله العرب بالقرآن، فجاء فيه المحكم والمتشابه والمجمل والمفصل والموجز والمطنب؛ قال علي بن سليمان : "عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها فجعل فيه بيِّناً مشروحاً وجعل فيه مشتبهاً؛ ليكون لمن استنبط نظر وفضل، وعلى هذا خاطبهم الله عز وجل بالقرآن". (٢)

فلكي يعد الكلام شرحاً وتفسيراً؛ لا بد أن يُردَّ المتشابه إلى المحكم والمجمل إلى المفصل، وما هو مختصر إلى غير المختصر؛ ليعرف مراد المتكلم، أو أن يرجع إلى من خوَّله المتكلم بتفسير كلامه نظير الرجوع إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) لمعرفة مراد القرآن.

وبالمثل فإن كتاب سيبويه —وإن لم يكن قرآناً— يحتاج إلى ما احتاج إليه القرآن من الرجوع إلى المحكم والمفصل لمعرفة المتشابه والمجمل، وكذلك الرجوع إلى غير المختصر لمعرفة مراده من المختصر أو الرجوع إلى ما رُوي عن سيبويه في غير كتابه لتشخيص عباراته في الكتاب، فإذا لم يتوافر ما يُهتدى به لفهم مراده، وجب التوقف واعتداد الموضع من قبيل المتشابه أو المجمل الذي يحتاج إلى دليل لرفع الشبهة والإجمال والإبهام عنه.

---

(١) البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ط١، (القاهرة، مطبعة بولاق، د. ت) ج١، ص٧٩.

(٢) البغدادي؛ عبدالقادر بن عمر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، ص٧٩.

إن هذا المنهج الذي يقوم على أساس علمي لم يظهر في بعض المواضع من شرح أبي سعيد السيرافي للكتاب، وقد عُرِضت تلك المواضع على أنها شرح لعبارة سيبويه، وهي ليست شرحاً تصح نسبته إلى سيبويه، بل تنسب إلى أبي سعيد على أنها تعليق أو حاشية أو تنظير جاء به حين استعصت عليه عبارة الكتاب أو غفل عن الطريقة الملائمة لعلاجها. وقد يقال إنه لا مشاحة في الاصطلاح من حيث استيعاب مفهوم الشرح لأي كلام يعرضه الشارح، ومن ثم فإن أبا سعيد له الحق في أن يضع في شرحه ما شاء ويعده شرحاً. غير أن هذا القول موجب للفوضى وعدم العلم بالعبارة المراد شرحها ما دام أنه يبيح لنفسه أن يضع في الشرح أي شيء، هذا إلى أن مفهوم الشرح مفهوم علمي ينبغي أن يخضع للقدر المتيقن من المصاديق، وهذا القدر المتيقن يوجب أن يتقيد الشارح في شرحه بالموازين العلمية للتفسير حتى تصح نسبته إلى صاحب الكلام المشروح.

١- إعراب العنوان الأول من الكتاب

في قول سيبويه ((هذا باب علم ما الكلم من العربية))[٣] على الرغم من أن اسم الإشارة مسوق للإشارة إلى الباب الذي هو خبر عن (هذا) فقد فسره أبو سعيد بثلاثة أوجه هي: إشارته إلى ما في نفسه من العلم أو إشارته إلى متوقع قد عرف، أو إشارته إلى الانتهاء والفراغ من المشار إليه [٤]

---

(٣) سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان؛ *كتاب سيبويه = الكتاب*، ط١ (القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ- ١٣١٧هـ) ج١، ص٢

(٤) انظر: السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: *شرح كتاب سيبويه*، ج١، تحقيق: رمضان عبد التواب وزميليه (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م) ص٤٥.

فهذا التفصيل والتفريع الثلاثي ليس ظاهراً من العبارة، بل هو غير مذكور فيها، وإنما هو تعليق لأبي سعيد عليها لا علاقة له بتوجيه اسم الإشارة الوجهة التي سيق إليها.

وقد ربط أبو سعيد إعراب (ما) بحقيقة المصدر (علْم) من حيث تأويله بـ (أن تَعلم) أو (أن يُعلم) فعلى التأويل الأول تكون (ما) استفهاماً أو اسماً موصولاً أو زائدة [٥]وعلى التأويل الثاني يتعين أن يكون المحل الإعرابي لـ (ما) هو الرفع بدلاً من النصب[٦]

وهذه الأعاريب لـ (ما) لا يستظهر منها وجه واحد نظراً للإجمال الذي يكتنف تأويل المصدر، اللهم إلا أن يقال بأن حمل (ما) على كونها اسماً موصولاً يقتضي الحذف، حيث يكون تقدير صدر الصلة (هو الكلم) [٧] والتقدير على خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا بدليل، ومثله حمل (ما) على كونها زائدة، وهي تؤدي معنى في الجملة لا يظهر منه التوكيد، فيكون المعنى الأظهر لـ (ما) هو الاستفهام، وإذا كان هو الاستفهام يتعين وجه واحد، ويبقى الإجمال سارياً في كون محل الاستفهام أهو النصب أم الرفع ؟

وإذا تعين وجه واحد بالاستظهار من طريقة السبر والتقسيم كانت نسبة هذا الوجه إلى كلام سيبويه مستنداً إلى دليل علمي، وصح حينئذٍ تسمية ذلك الوجه شرحاً، أما المحل الإعرابي لأداة الاستفهام فيبقى مبهماً ومردداً بين النصب والرفع، ولا يصح أن ننسبهما كليهما إلى سيبويه دون دليل يسوغ ذلك.

---

(٥) السيرافي ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله : *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص ص٤٦ – ٤٧.

(٦) السيرافي ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله : *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١ ، ص٤٧.

(٧) السيرافي ؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله : *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص ص٤٦- ٤٧.

وأجاز أبو سعيد في " شرحه " لتلك العبارة نصب كلمة (باب) و(علم)[٨]على الرغم من أن هذا التوجيه لا تقبله هيئة الرسم الكتابي المنقول لتينك الكلمتين. وقد يقال إن أبا سعيد كان ينظر إلى إمكان إعراب الكلمتين بالنصب أو أنه حصل على رواية أخرى لتلك العبارة يوافق رسمها أو نطقها إعراب النصب.

لكن على التقدير الأول فإن الإمكان لا يسوغ جعل ذلك الوجه الإعرابي شرحاً للعبارة، أما على التقدير الثاني فإن رواية أبي سعيد للعبارة – حسب ما هو منقول[٩]- جاءت على خلاف النصب.

٢- اري الكلم العربية

وفي شرح أبي سعيد لمجاري الكلم العربية نظر وتأمل، فقد قال سيبويه إن الكلم تأتي على ثمانية مجارٍ((النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد والجر والكسر ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف،وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغيرشيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف))[١٠]

---

(٨) السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص٤٥.

(٩) السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص ص ٤٦- ٤٧.

(١٠) سيبويه، *الكتاب (بولاق)* ج١ ، ص ص ٢ ، ٣.

فعبارته هذه ظاهرة بالالتزام في أن الإعراب التقديري لا يندرج فيما يتغير بتغير العامل بل يندرج فيما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه، فالألفاظ مثل (العصا) و(الفتى) و(القاضي) و(يرمي) و(يدعو) و(يخشى) قد أدرجها أبو سعيد في القسم الأول الذي يتأثر بالعامل[١١]، في حين إنها لا يتأثر آخرها بالعامل، بل هي جامدة على السكون.

وقد يقال إن تغير (القاضي) و(يرمي) و(يدعو) في حالة النصب يدل على أن حالتها حالة إعراب لا بناء، لكن هذا التغير مقصور على حالة النصب، ولا مانع من أن تكون معربة في هذا الموضع ومبنية في الموضع الآخر، مثل اسم (لا) النافية للجنس والمنادى العلم و(قبلُ) و(بعدُ) ونحوها مما يكون مبنياً في موضع ومعرباً في موضع آخر.

وقد يقال إن أبا سعيد فسر عبارة سيبويه بما هو مشهور عند النحويين من الإعراب التقديري، إلا أنه يمكن أن يقال رداً، بأن المشهور عند النحويين لا يعكس بالضرورة مذهب سيبويه، إلا أن تلك الشهرة تثير الشك في تفسير عبارة سيبويه بما أوردناه من كون تلك الألفاظ مبنية في غير حالة النصب؛ لأن مذهب سيبويه مذهب له السيادة في النحو العربي القديم، فالمظنون أن المشهور هو مذهب سيبويه عندهم، كما أن الشهرة مظنة لما ذهب إليه سيبويه، ومن ثم يبقى هذا الموضع من مواضع الإجمال والإبهام في الكتاب لتعارض ظهور العبارة مع الشهرة المزعومة، اللهم إلا أن يقال إن الظهور من العبارة علم محصل والشهرة ظن مؤول، والعلم حاكم على الظن ومقدم عليه، فيترجح ما ظهر من العبارة دون الظاهرة من الشهرة، لكن يمكن أن يقال رداً إن الشهرة عندهم لها دور يتحكم فيما ينصرف إليه اللفظ، ومن ثم فلا تكون بمعزل عن اللفظ حين يراد تفسيره، إلا أن هذا القول لا يخلو من إشكال لعدم الوثوق بمستوى

(١١) انظر: السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ج١ ، ص ٦٨.

الشهرة وقدرتها على صرف اللفظ عن ظاهره في زمن تأليف الكتاب ووضع عبارته لا سيما والنحو في ذلك الوقت (القرن الثاني الهجري) في مراحله الأولى التي يكتنفها التغير والتطور في المذاهب والمواضعات النحوية.

هذا وقد تجاوز أبو سعيد جزءاً من كلام سيبويه السابق، مع أنه جدير بالوقوف عنده، وذلك في قول سيبويه ((.. بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل..)) فقد فسره دون الأخذ في الحسبان لفظ (غير) حيث يكون معناه من دون (غير) أن البناء لا يزول بشيء من العوامل المختلفة [١٢]، وإذا ما أخذ معنى (غير) في الحسبان يكون المعنى أن البناء لا يزول عن المبني لشيء آخر غير الشيء الذي يحدثه العامل، ومن ثم فإن مفهوم كلام سيبويه وفقاً للتوجيه الثاني أن المبني لا يتأثر بشيء يحدثه العامل من باب أولى؛ لأنه لم يتأثر بشيء آخر لم يحدثه العامل.

ولم يذكر أبو سعيد العبارة – موضع البحث- حين نقل كلام سيبويه في شرحه، بل وقف عند قول سيبويه

((.. بناء لا يزول)) ثم أتبعه بقوله ((إلى آخر الفصل))[١٣].

فالاحتمال بسقوط كلمة (غير) من نسخة الكتاب عند أبي سعيد ضعيف لثبوتها في نسخ الكتاب المتداولة التي وصلت إلينا.[١٤]

---

(١٢) السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص٦٦.

(١٣) السيرافي؛ أبو سعيد الحسن بن عبد الله: *شرح كتاب سيبويه*، ج١، ١٩٨٦م، ج١، ص ٦٥.

(١٤) انظر: سيبويه: *الكتاب*، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣ (بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م) ج١، ص١٣.

٣- الأفعال ا مسة

وفي كلام سيبويه عن الأفعال الخمسة شيء من الإبهام، حيث قال: ((واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب... ولم تكن منونة ولا تلزمها الحركة؛ لأنه يدركها الجزم والسكون؛ فيكون الأول حرف الإعراب والآخر كالتنوين، فلما كان حال (يفعل) في الواحد غير حال الاسم، وفي التثنية، لم يكن بمنزلته، فجعلوا إعرابه في الرفع ثبات النون؛ لتكون له في التثنية علامة الرفع كما كان في الواحد، إذ منع حرفَ الإعراب، وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ولم يجعلوها حرف إعراب إذ كانت متحركة لا تثبت في الجزم))[١٥] فالمشابهة بين الفعل المضارع في حالة إسناده للواحد وحالة إسناده للاثنين غير واضحة، فمؤدى قول سيبويه في هذا الموضع أن النون هي علامة رفعه في حالة التثنية كما كان في حالة إسناده للواحد، في حين لا تكون النون كذلك؛ إذ لا يكون ثبوت النون علامة رفعه في حالة إسناده للواحد كما هو واضح.

وقد عد أبو سعيد هذا الموضع من البيِّن فلم يشرحه[١٦] ولو أردنا توجيه العبارة لكان أقرب محمل لها هو أن ثبات النون في حالة الرفع علامة عليه في حالة الإسناد للاثنين، كما جعلوا ثبات الضمة علامة للرفع في حالة الإسناد للواحد، لكن عبارة سيبويه لم تظهر فيها الضمة لشدة الاختصار.

وقد علل أبو سعيد لكسر النون في (يضربان) بأنه لالتقاء الساكنين شرحاً لقول سيبويه إنهم جعلوها مكسورة حكحالها في الاسم، في حين إن سيبويه لم يعلل ذلك، ومن ثم يكون ذلك التعليل – لو صح – من تعليق أبي سعيد وليس شرحاً للعبارة؛ على

---

(١٥) سيبويه: الكتاب (بولاق) ج١ ، ص٥.

(١٦) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه* ، ج٢، تحقيق : رمضان عبد التواب (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م) ص١٧.

أن العلة المذكورة غير تامة نظراً لسكون النون في حالة الوقف، مما يعني التقاء الساكنين وعدم الاضطرار إلى كسر النون؛ فتكون علة أبي سعيد متخلفة عن معلولها في هذه الحالة. وقد يقال إنه لا التقاء للساكنين في حالة الوقف [١٧] لأن الألف امتداد للفتحة فهي فتحة طويلة لم يتوقف المقطع الصوتي عندها بل توقف عند النون في حالة الوقف ومن ثم فإن ظهور السكون يكون لمرة واحدة لا مرتين وعليه فلا التقاء للساكنين. وإذا كان الأمر كذلك فلا يكون ثمة موضوع لتعليل التقائهما.

٤- الفعل الماضي مع نون النسوة

وفي اتصال الفعل بنون النسوة في نحو قولك (فعلْن) قال سيبويه: ((ألزموا لام (فَعَلَ) السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا؛ لأنها في الواحد ليس آخرها حرف الإعراب)) [١٨] وشرحه أبو سعيد بما حاصله أنهم ألزموا لام (فعل) السكون وبنوها على العلامة التي هي السكون وحذفوا الحركة عند زيادة النون لأن اللام قبل اتصال النون لم تكن حركتها حركة إعراب [١٩] إلا أن أبا سعيد عقب على شرحه هذا بقوله إن كلام سيبويه بأن حرف (فَعَلَ) ليس حرف إعراب في حالة إسناده للواحد، يؤيد قول من قال إن ((آخر حرف في التثنية في تقدير حركة هي إعراب، وأن التثنية والجمع معربان؛ لأن سيبويه قد جعل آخر حرف فيهما – أعني التثنية والجمع – حرف إعراب

(١٧) قد يقال إن الوقف فرع والوصل أصل، ولكن هذا التصنيف لا يستند إلى أساس علمي؛ لأن الكلام يقف فيه الوصل والوقف دون ملاحظة أيهما هو الأصل أو الفرع.

(١٨) سيبويه، *الكتاب* (بولاق) ج١ ، ص٦.

(١٩) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ج٢ ، ص ٢٩.

وقد ذكر ههنا أن اللام في (فعل) ليس بحرف إعراب، إذ لا إعراب فيه ولا يستحقه، فعلم أنه لم يسمّ آخر حرف في التثنية والجمع حرف إعراب إلا والإعراب مقدر فيه))[٢٠]

والإشكال هنا يتمثل في أن آخر الفعل في حالة إسناده للواحد ليس محلاً للإعراب فكيف يقدر عليه الإعراب في حالة إسناده للاثنين أو الجماعة؛ لأنه إما أن يكون الحرف الأخير من (فَعَلَ) حرف إعراب وإما أن يكون حرف بناء، والإعراب مرتبط عند سيبويه بالعامل الذي يحدث تغييراً في معموله – كما مر - ؛ فهل تكون ألف الاثنين في (فَعَلا) وواو الجماعة في (فعلوا) عاملين في الفعل ؟ وإذا كانا عاملين، فكيف يصح أن يتأخر العامل عن المعمول ؟! ثم إن الفعل في حالة الإسناد إلى الاثنين لم تتغير حركته بل أصبحت فتحة طويلة بدلاً من أن تكون فتحة قصيرة، ولو سلمنا بأن سيبويه يرى الإعراب مقدراً على الفعل في حالتي الإسناد إلى ألف الاثنين وواو الجماعة، فلماذا لا يراه مقدراً كذلك في حالة الإسناد إلى الواحد ويكون الفعل حينئذٍ مجرداً من العوامل اللفظية والمعنوية نظير حالة الرفع التي يكتسبها الفعل المضارع ويكون حينئذٍ معرباً ومجرداً من العوامل؟

إن المصير إلى شرح أبي سعيد يقتضي الإجابة على تلك التساؤلات بصورة سوية وغير متناقضة، وهو غير متيسر، أما القول إن سيبويه يذهب إلى أن الفعل مبني في حالات الإسناد الثلاث وأن حركة اللام فيه حركة بناء لا إعراب، فلا يحتاج إلا إلى حمل كلام سيبويه الذي نقله أبو سعيد على وجه آخر يلائم التوجيه المذكور إذ لو حملنا " قول سيبويه" إن آخر حرف في التثنية والجمع هو حرف إعراب على أن المراد بالإعراب المعنى

(٢٠) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ج٢ ، ١٩٨٦م، ص ص ٢٩- ٣٠.

اللغوي وهو الإظهار والإبانة[٢١] لا المعنى النحوي لاستقام كلام سيبويه وأصبح بعيداً عن الفجاجة والتناقض، ولا غرابة هنا في الابتعاد عن الاصطلاح النحوي والأخذ بالمعنى اللغوي نظراً لأن المصطلح النحوي حين تأليف الكتاب ما زال في مراحله الأولى التي يكون عرضة فيها للتقلب والاضطراب والتعدد والنمو، إذ لا يخفى أن زمن سيبويه ليس زمن الاستقرار التام للمصطلح النحوي.

٥- ا فارنة بـ الأفعال والأ اء

وفي المقارنة بين الأفعال والأسماء قال سيبويه : ((اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون)).[٢٢]

وفسر أبو سـعيد الضمير في قول سيبويه : هي أشـد تمكناً، بأنه عائد على الأسماء، [٢٣] في حين إن ربط الجملتين بالفاء في قوله (.. وهي أشد تمكناً فمن ثم لم يلحقها تنوين..) يدل على ترتب الجملة الثانية على الأولى، والجملة الثانية خاصة بالأفعال؛ لأنها هي التي لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون؛ مما يعني أن الضمير في الجملة الأولى يعود على الأفعال.

فإن قيل : إن الضمير في الجملة الأولى يعود على الأسماء؛ لأنها هي الأقرب في جملة (لأن الأسماء هي الأول..) فالجواب أن هذا وجه متبادر إلى الذهن للوهلة الأولى،

---

(٢١) ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرم، *لسان العرب* (بيروت، دار صادر، د.ت) ج١، ص٥٨٨.

(٢٢) سيبويه، *الكتاب* (بولاق) ج١، ص٦.

(٢٣) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ج٢، ص٣١.

ولكن حين يتم الكلام يظهر الإضراب عن عودة الضمير في جملة (وهي أشد..) بقرينة ترتب جملة (فمن ثم لم يلحقها..) على جملة (وهي أشد..) فيعود الضمير في جملة (وهي أشد) حينئذٍ على الأفعال في قوله (فالأفعال أثقل..) وتكون قرينة الإضراب حاكمة على قرينة عودة الضمير إلى أقرب مذكور.

إلا أن تلك العبارة تبقى من العبارات المشكلة في كتاب سيبويه نظراً ؛ لأن مذهب سيبويه هو كون الأول أشد تمكناً من الثاني ، فالنكرة عنده هي أشد تمكناً من المعرفة ؛ لأن النكرة أول ، والواحد أشد تمكناً من الجمع ؛ لأن الواحد أول ، والمذكر أشد تمكناً من المؤنث ؛ لأن المذكر أول(٢٤) ، وبما أنه وصف الأسماء في العبارة السابقة بأنها الأول ؛ فيكون هذا قرينة ثانية على رجوع الضمير في قوله (وهي أشد تمكناً..) إلى الأسماء لا الأفعال بالإضافة إلى قرينة عودة الضمير إلى أقرب مذكور ؛ كما توجد قرينة ثالثة على أنه يريد بالأشد تمكناً الأسماء لا الأفعال حيث ذكر سيبويه فيما بعد أن التنوين علامة للأمكن والأخف (٢٥)والأسماء يدخلها التنوين ؛ فتكون أمكن من الأفعال التي لا يلحقها التنوين.

وفي هدي هذا تضعف قرينة الإضراب لأنها قرينة واحدة في مقابل ثلاث قرائن ، وحينئذٍ يترجح في النظر أن ثمة سقطاً اعترى العبارة ، حيث يزول الإضراب فيما إذا كانت العبارة مشتملة على كلمة الأفعال على النحو الآتي : (..وهي أشد تمكناً من الأفعال ؛ فمن ثم لم يلحقها تنوين). وقد يقال إنه لا سقط في الموضع المذكور بل العبارة جرت في مسلك من الاختصار الشديد ، لكن الاختصار يكون سائغاً إذا لم يلتبس المعنى لا سيما

---

(٢٤) انظر : سيبويه ، *الكتاب* (بولاق) ج١ ، ص ص٦ ، ٧.

(٢٥) سيبويه ، *الكتاب* ،ج١ ، ص٧.

أن القرينتين الثانية والثالثة جاءتا متأخرتين عن موضع الإضراب، وعليه فإن حصول السقط في ذلك الموضع يبقى راجحاً، وهو ما لم ينتبه إليه أبو سعيد.

٦- ا منوع من الصرف

وفي معرض حديثه عن الممنوع من الصرف؛ قال سيبويه: ((وجميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجر؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأمنوا التنوين؛ فجميع ما يترك صرفه مضارَع به الفعل؛ لأنه إنما فعل ذلك به؛ لأنه ليس له تمكن غيره؛ كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم))[٢٦]

فالواو في (وأمنوا) تحتمل العطف كما تحتمل الاستئناف وقد ربط أبو سعيد جملة (أمنوا التنوين) بما قبلها، وقد رواها بالفاء بدلاً من الواو : (فأمنوا التنوين) قائلاً : إن دخول الألف واللام والإضافة يؤمِّن أن يكون في الاسم تنوين مقدر يكون حذفه علامة لمنع الصرف[٢٧].

وعلى رواية الواو يكون المعنى – إذا وجهناها إلى الاستئناف – مربوطاً بسياق الجملة التالية لجملة (وأمنوا التنوين)؛ فيكون الأمان من التنوين نتيجة لكون الممنوع من الصرف مضارعاً للفعل الذي لا يلحقه التنوين. ولا مرجح لرواية منها على الأخرى،

---

(٢٦) سيوبيه، *الكتاب*، ج١، ص٧.

(٢٧) السيرافي، *شرح كتاب سيبويه*، ج٢ ، ص٥٥.

كما لا توجد قرينة ترجح العطف على الاستئناف أو العكس حتى على رواية الفاء التي أتى بها أبو سعيد ؛ لأن الفاء تحتمل العطف والاستئناف أيضاً.

٧- إعمال الفعل

وفي باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل ؛ قال سيبويه ممثلاً : ((وذلك قولك رأيت زيداً وعمراً كلمته ، ورأيت عمراً وعبد الله مررت به ولقيت قيساً وبكراً أخذت أباه ولقيت خالداً وزيداً اشتريت له ثوباً ، وإنما اختير النصب ههنا ؛ لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم..)) [٢٨].

وفسره أبو سعيد بقوله إن ((العرب إذا ذكرت جملة كلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني ، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار أن تصدر الفعل في الجملة الثانية... فإذا قلت : رأيت عبد الله وزيداً مررت به ، قدرت فعلاً ينصب زيداً كأنك قلت : رأيت عبد الله ، ولقيت زيداً مررت به ، ... سواء ذكرت في الفعل الأول منصوباً أو لم تذكره ، كقولك : قام عبد الله وزيداً كلمته ، على تقدير : وكلمت زيداً كلمته ؛ لأن الغرض أن يجمع بين جملتين في تقديم الفعل ، لا في لفظ النصب أو غيره))[٢٩].

وما يلاحظ على أبي سعيد أنه حمل كلام سيبويه بالبناء على الفعل على تقدير فعل قبل المفعول في الجملة الثانية وهو غير مراد للمتكلم فصار إلى إدخال شيء في الكلام لا دليل عليه ؛ إذ إن الفعل الثاني يعمل عند سيبويه ولو كان متعدياً بحرف الجر ؛ فإذا قلت :

---

(٢٨) سيبويه ، *الكتاب (بولاق)* ، ج١ ، ص ٤٦.

(٢٩) السيرافي ، *شرح كتاب سيبويه* ، ج٣ ، تحقيق : فهمي أبي الفضل وزميليه ، مراجعة : رمضان عبد التواب وزميله ، ط١ (القاهرة ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م) ص١١٩.

مررت بزيد، فكأنك قلت: مررت زيداً[٣٠]؛ فلماذا لا يحمل كلام سيبويه بالبناء على الفعل على أنه بناء على الفعل الموجود دون الحاجة إلى تقدير فعل آخر يفسد سياق الكلام ؟ ولا سيما أن أبا سعيد اشترط في مطابقة الألفاظ ألاّ يفسد المعنى، كما أنه وافق سيبويه في عمل الفعل (مررت به) في مفعوله مع وجود حرف الجر [٣١] !! هذا إلى أن أمثلة سيبويه جاءت بنصب الاسمين في الجملتين كلتيهما في حين إن أبا سعيد لم يشترط في شرحه ذكر المنصوب في الجملة الأولى وهو ما يجعلها غير متشاكلة مع الجملة الثانية، مع أن التشاكل أو المطابقة بين الجملتين أمر بني عليه أبو سعيد شرحه لكلام سيبويه في هذا الباب.

٨- الفعل مع أداة الاستفهام

وفي قول سيبويه : ((فإن قلت كيف زيداً رأيت ؟ وهل زيد يذهب ؟ قبح ولم يجز إلا في شعر؛ لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الأصل..))[٣٢] أغفل أبو سعيد تفسير قول سيبويه بالحمل على الأصل في هذه العبارة[٣٣]، ومراد سيبويه بالأصل الذي يحمل عليه هو الفعل فإذا ما قلت (كيف زيداً رأيت؟) و(هل زيد يذهب؟) كان هذا قبيحاً؛ لأن الأصل عندهم أن يبتدئوا بالفعل بعد أداة الاستفهام دون الاسم؛ قال سيبويه ((وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل، إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدؤوا

---

(٣٠) سيبويه، *الكتاب (بولاق)*، ج١ ، ص٤٧.
(٣١) انظر : السيرافي ، *شرح كتاب سيبويه*، ج٣ ، ص ١٣٢.
(٣٢) سيبويه، *الكتاب (بولاق)*، ج١، ص٥١.
(٣٣) انظر، السيرافي، *شرح كتاب سيبويه* ، ج٣ ، ص ص ١٥٥ ، ١٥٦.

بعدها الأسماء والأصل غير ذلك))[٣٤] يعني أن الأصل أن يبتدأ بعدها بالأفعال وليس الأسماء.

ا ا ة

وأخيراً فإن منهج أبي سعيد في شرح الكتاب اعتمد بصفة عامة على الاستطراد والتفصيل وتعدى حدود العبارة التي اقتصر عليها سيبويه مما حمّل الكتاب علماً لم تكن عبارة سيبويه تتضمنها أو تشير إليها، ولعل ذلك يعود إلى أنه لم ينطلق من المنهج العلمي لمفهوم الشرح حتى يتميز ما يكون لسيبويه مما لا يكون له، وهو ما جعل الكثير من عمل أبي سعيد حاشية أو تعليقاً على الكتاب.

وقد نتج عن هذا الخلل المنهجي في الأجزاء الثلاثة المنشورة خلل وضعف في معالجة المسائل الآتية:

١- إعراب (هذا باب علم ما الكلم من العربية).
٢- الإعراب والبناء لبعض مجاري الكلم العربية.
٣- الإسناد إلى الضمائر في الأفعال الخمسة.
٤- تعليل كسر النون في مثل (يضربان).
٥- اتصال الفعل الماضي بنون النسوة.
٦- المقارنة بين الأفعال والأسماء.
٧- تفسير حذف التنوين من الممنوع من الصرف.
٨- إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل.
٩- الابتداء.

---

(٣٤) سيبويه، *الكتاب (بولاق)*، ١ ، ص ٥١.

The rectification on Al-Serafi in Explaining "Alketab"

Adel Ben Matooq Alaithan
Assistant professor in Arabic language department
Arts college – King Saudi university – Riyadh

Abstract. The explanation of Abey Saeed Al- Serafey to Seebaweh book considered the greatest explanations and the most educational and highly deep in showing the old grammatical issues and its branches , however this explanation has some weakness made by the author and he didn't solve it in appropriate way.

This research discusses some of the weakness and determines the points of weakness in Abe Sa'eed explanation in the three parts published from it.

The researcher depended on his self-effect in criticizing this explanation because the sources that rectificate this on this explanation early or lately is not found.